

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- وصحه في الهداية والمستوعب وجزم به في الوجيز وغيره .
- وقدمه في الخلاصة والمحرر والنظم والرعايتين والحاوي الصغير والفروع وغيرهم .
- والرواية الأخرى لا يصح إلا بين زوجين مكلفين مسلمين حرين عدلين اختاره الخرقى قاله القاضي والشريف وأبو الخطاب وغيرهم .
- وعنه يصح من زوج مكلف وامرأة محصنة فإذا بلغت من يجمع مثلها ثم طلبت حد إن لم يلاعن إذن فلا لعان لتعزير .
- قال الزركشي وهذه الرواية طاهر كلام الخرقى لأنه اعتبر في الزوجة البلوغ والحرية والإسلام ولم يعتبر ذلك من الزوج .
- ثم قال في كلام الخرقى تساهل وبينه .
- وقال وعنه لا لعان بقذف غير محصنة إلا لولد يريد نفيه .
- وذكر أبو بكر يلاعن بقذف صغيرة كتعزير .
- وقال في الموجز ويتأخر لعانها حتى تبلغ .
- وفي مختصر بن رزين إذا قذف زوجة محصنة بزنا حد بطلب وعزر بترك ويسقطان بلعان أو ببينة .
- وفي الانتصار في زانية وصغيرة لا يلحقها عار بقوله فلا حد ولا لعان .
- وعنه يلاعن بقذف غير محصنة لنفي الولد فقط .
- قال الزركشي وهذا اختيار القاضي في المجرد .
- وفي المذهب لابن الجوزي كل زوج صح طلاقه صح لعانه في رواية .
- وعنه لا يصح إلا من مسلم عدل .
- والملاعنة كل زوجة عاقلة بالغة .
- وعنه مسلمة حرة عفيفة